Distr.: General
26 April 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والستون

جنيف، 20 حزيران/يونيه – 1 تموز/يوليه 2022

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير الأمينة العامة للأونكتاد*

موجز

يتناول هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا في الفترة من أيار/مايو 2021 إلى نيسان/أبريل 2022. ويصف التقرير أثر عمل الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود؛ وتحسين القدرة التنافسية؛ وتعزيز تعددية الأطراف؛ وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم. ويتحقق الأثر في إطار الأركان الرئيسية الثلاثة لعمل الأونكتاد، وهي البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي، والمساعدة التقنية. ويتضمن هذا التقرير قائمة غير شاملة بالأمثلة على الكيفية التي يعمل بها الأونكتاد لتحقيق النتائج في أفريقيا. وفي عام 2021، وُجِّه نحو أفريقيا ما يعادل 34,7 في المائة من إجمالي نفقات مشاريع الأونكتاد الوطنية والإقليمية والأقاليمية، أي ما يبلغ 561 246 16 دولاراً (مؤقت).

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر الاعتيادي لأسباب خارجة عن سيطرة أمانة الأونكتاد.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يوثّق هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا في الفترة من أيار/مايو 2021 إلى نيسان/أبريل 2022. ويعرض أمثلة على أثر عمل الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود؛ وتحسين القدرة التنافسية؛ وتعزيز تعددية الأطراف؛ وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم.

2- والأونكتاد هو هيئة الأمم المتحدة المكلفة بمساعدة البلدان النامية، بما فيها الدول الأعضاء في أفريقيا، في تسخير التجارة الدولية ومجالاتها المترابطة، من قبيل العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتمويل التنمية، والاستثمار، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويهدف الأونكتاد إلى المساعدة على بناء قدرة البلدان الأفريقية على الصمود من خلال تعزيز قدرتها على المشاركة بشكل أكمل في التجارة الدولية والتصدي للصدمات الاقتصادية العالمية مثل تلك الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) وتغير المناخ وانعدام الاستقرار الجغرافي السياسي والتعافي منها. ويتجلى التزام الأونكتاد بتحقيق الرخاء للجميع في أفريقيا من خلال مجموعة من الأنشطة التي تشمل تنظيم المناسبات لإشراك أصحاب المصلحة في مناقشة عوامل محددة محركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتبادل الخبرات والدروس المستفادة. ويركز الدعم المقدم إلى أفريقيا على الجوانب الشاملة لقطاعات متعددة فيما بين جميع شُعَب الأونكتاد بالتعاون مع بلدان في أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، كما أن هذا الدعم مدمَج في برنامج العمل الواسع للأونكتاد.

ثانياً- النقاط الرئيسية

ألف- الأحداث الرئيسية

3- **الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر)، المنعقدة في شكل هجين (افتراضي وحضوري)، في بريدجتاون وجنيف، في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021.** تحت شعار "من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع"، أتاح الأونكتاد الخامس عشر فرصة للمجتمع الدولي لمناقشة آليات وتدابير سياساتية أكثر فعالية تهدف إلى مواءمة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع "الوضع الطبيعي الجديد" العالمي الناجم عن الجائحة. وتناولت الدول الأعضاء في الأونكتاد الخامس عشر، وهو مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، الاحتياجات الكبيرة غير الملباة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا في مواجهة التحديات الناجمة عن الجائحة. ووفّر الأونكتاد الخامس عشر منبراً فريداً للدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة لتحديد تدابير الاستجابة لانخفاض عائدات السياحة والسفر والقدرة على تحمل الديون؛ ولأقل البلدان نمواً في أفريقيا لكي تستكشف الأدوات الممكنة لتعزيز القدرات الإنتاجية؛ وللدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، لكي تحدد سبل المضي قدماً في إدارة الديون والتعاون الرقمي. وناقشت الدول الأعضاء الإجراءات العاجلة اللازمة لدعم البلدان النامية في التصدي لعدم المساواة في الحصول على لقاحات كوفيد-19، وأزمة الديون، وتغير المناخ، وغير ذلك من التحديات غير المسبوقة[1]. وكان لاجتماعات المائدة المستديرة الوزارية التي عُقدت أثناء الأونكتاد الخامس عشر المواضيع التالية: زيادة تمويل التنمية؛ وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية والإقليمية؛ والتكامل الإقليمي

(1) TD/541.

من أجل مستقبل مرن وشامل للجميع ومستدام؛ وتسخير التكنولوجيات الرائدة من أجل تحقيق الرخاء المشترك؛ ودعم التحول الإنتاجي من أجل زيادة المرونة في عالم ما بعد الجائحة. وكجزء من برنامج الأونكتاد الخامس عشر، نُظمت سلسلة من الأحداث والمنتديات السابقة للمؤتمر على الإنترنت في نيسان/أبريل – أيلول/سبتمبر 2021، بما في ذلك حلقة دراسية شبكية بعنوان "الصلات بين التجارة والشؤون الجنسانية: تحليل لأقل البلدان نمواً"، والمنتدى الافتتاحي المعني بالشؤون الجنسانية والتنمية. وقُدمت أيضاً مساهمات إلى مبادرة الأونكتاد المعنونة "Les 8 du mois until we're there".

4- **المنتدى العالمي السابع للاستثمار**. وفر المنتدى، الذي نظمه الأونكتاد وشركاؤه لاستنباط السبل والوسائل الكفيلة بتحسين أداء الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، منبراً عالمياً للمشاركة والحوار بشأن القضايا الناشئة والرئيسية المتصلة بالاستثمار من أجل التنمية المستدامة. واشتمل المنتدى، الذي حضره أكثر من 000 8 مشارك، على أكثر من 90 حدثاً نظمها الأونكتاد، بما في ذلك ثلاث مؤتمرات قمة، وأربع حفلات لتسليم الجوائز، وثلاث مناقشات مائدة مستديرة وزارية شملت مشاركة رئيس بوتسوانا، ورئيس وزراء مصر، ورئيس حكومة المغرب، و24 وزيراً من المنطقة. واستضاف المنتدى 12 حدثاً ركزت تركيزاً خاصاً على أفريقيا، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخاصة، والاستثمار المؤثر، وتعزيز ريادة الأعمال، والصحة، والابتكار في مجال الصحة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الأونكتاد *دليلاً بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا: نحو التنويع الاقتصادي عبر القارة*، يحدد عدة ممارسات جيدة من خلال تحليل دراسات حالات إفرادية تعكس مجموعة متنوعة من القضايا الحاسمة المتصلة بهذه المناطق الاقتصادية الخاصة مع مراعاة خصوصيات مختلف المناطق في أفريقيا.

باء- مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا

5- يؤدي المكتب الإقليمي، منذ عام 2015، دوراً رئيسياً في تيسير وتنسيق المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيها، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين في أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، يسَّر المكتب الإقليمي، بالتعاون مع شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عقدَ دورة لبناء القدرات بشأن سياسة المنافسة للدول الأطراف في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بهدف تعزيز فهم سياسة المنافسة وتيسير المفاوضات بشأن البروتوكول المتعلق بسياسة المنافسة، وهي دورة حضرتها 34 دولة طرفاً. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم المكتب الإقليمي في استعراض تقني لاستراتيجيتيْ التنفيذ الوطنيتيْن لبوتسوانا وناميبيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

جيم- تتبع ورصد أثر الجائحة على القارة

6- **الاستجابة والتعافي: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في زمن كوفيد-19**. يقود الأونكتاد هذا المشروع الخاص بحساب الأمم المتحدة للتنمية، الذي يُنفَّذ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرة التشخيصية وتصميم السياسات لدى السلطات المعنية بقضايا الاقتصاد الكلي والمالية العامة وتمويل الديون في البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، لتكون قادرة على الاستجابة بشكل مناسب ومبتكر للجائحة وضمان التعافي الذي يمكّن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن المشروع خمسة مسارات عمل ذات صلة مباشرة ببلدان في أفريقيا (الإطار 1).

الإطار 1

الاستجابة والانتعاش: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في زمن كوفيد-19 - الأنشطة ذات الصلة المباشرة ببلدان في أفريقيا

تغطي أنشطة الأونكتاد ثلاثة من مسارات العمل. وقد أدت هذه المسارات إلى ما يلي:

تحليلات محدثة لبيئة الاقتصاد الكلي العالمية في عامي 2020 و2021، استناداً إلى نموذج السياسات العالمية للأونكتاد، لإثراء استجابات السياسات المحلية في سبعة بلدان(أ)؛ وتقييم مفصل للأثر الاقتصادي الكلي والاجتماعي لأزمة كوفيد-19 في بلدين(ب)

تقييم للأوضاع المالية في مناطق مختارة من البلدان النامية، استناداً إلى مؤشرات جديدة للأونكتاد عن الحالة المالية، بما في ذلك 35 بلداً في أفريقيا(ج)

متتبع عالمي لشبكة الأمان المالي مع بيانات محدثة عن خيارات السيولة واستخدامها على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية خلال الجائحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك 54 دولة في أفريقيا.

وتتولى لجان إقليمية بالتعاون مع الأونكتاد قيادة اثنين من مسارات العمل الخمسة. وقد أفضى المساران إلى ما يلي:

إطار جديد للسياسة الضريبية للبلدان في أفريقيا مع دليل لتعزيز السياسة الضريبية ودراسة الفجوات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وكيفية استغلالها لصياغة وتنفيذ سياسات لتوسيع الحيز المالي وتعبئة الموارد المحلية (بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

مقترحات لإدارة حسابات رأس المال وتصميم السياسات الاحترازية الكلية في ستة بلدان(د) (بقيادة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي).

(أ) إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وكينيا، نيجيريا.

(ب) إثيوبيا، وزامبيا.

(ج) إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

(د) إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وكينيا، والمغرب، ونيجيريا.

المصدر: الأونكتاد.

7- **تحديات النقل والتجارة الناشئة عن الجائحة.** واصل الأونكتاد تعاونه مع اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية على التصدي لهذه التحديات، كجزء من مشروع مشترك بعنوان "النقل والربط التجاري في عصر الجائحات". وفي إطار هذا المشروع، أجرى الأونكتاد تقييماً لأثر الجائحة على قطاع النقل البحري والتجارة، ونُشرت النتائج الرئيسية في التقرير المعنون *COVID-19 and Maritime Transport: Impact and Responses* (كوفيد-19 والنقل البحري: التأثير والاستجابات). ونشر الأونكتاد النتائج الرئيسية للتقييم والأفكار المستقاة منه عن طريق تنظيم حلقات دراسية شبكية إقليمية مصممة خصيصاً في أفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

8- **التجارة في الخدمات والجائحة.** في إطار مشروع لحساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن التجارة في الخدمات في أفريقيا، قدم الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى خمسة بلدان[2] في إجراء دراسات قطاعية عن أثر الجائحة والتصدي لها تحلِّل الآثار في قطاعات الخدمات في البلدان المستفيدة والآثار ذات الصلة على الصعيد الإقليمي. ويهدف المشروع أيضاً إلى اقتراح استجابات سياساتية وتدابير قابلة للتنفيذ من أجل الانتعاش. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2021، نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حلقات عمل لإقرار النتائج. ومكّنت هذه الحلقات، التي تركز على البلدان، واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في ثلاثة بلدان[3] من فهم مدى تأثير الجائحة على قطاع النقل والخدمات المالية فهماً أفضل، وتحديد السياسات والتدابير التي يمكن أن تساعد في تيسير التعافي السريع وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل.

ثالثاً- نتائج وآثار الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

ألف- تحويل الاقتصادات

9- اضطلع الأونكتاد، في سياق ولايته المتمثلة في دعم البلدان الأفريقية في تحويل اقتصاداتها، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، والتعجيل بالتنمية المستدامة، وتيسير اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي، بمجموعة من الأنشطة لدعم البلدان في تسخير الاستثمار المحلي والأجنبي كوسيلة لحفز التحول الاقتصادي الهيكلي.

10- ***تقرير الاستثمار العالمي، 2021: الاستثمار في انتعاش مستدام.*** أشار الأونكتاد، في هذا التقرير، إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا انخفضت انخفاضاً كبيراً في عام 2020 في ظل تأثر الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية بشكل أكبر، حيث أدت الجائحة إلى انخفاض الطلب على صادرات السلع الأساسية وأسعارها. ويمكن عكس أثر الجائحة على آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الآخذ في الانخفاض باعتماد البروتوكول المتعلق بالاستثمار بموجب اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ منطقة التجارة الحرة إلى رسم ملامح تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى القارة إلى حد كبير، مما يعزز تكامل الأسواق الإقليمية ويتيح فرصاً للبلدان للابتعاد عن السلع الأساسية الأولية التي تدفع تقليدياً الاستثمار والتدفقات التجارية في أفريقيا. وسلط الأونكتاد، في رصده لاتجاهات الاستثمار العالمية في كانون الثاني/يناير 2022، الضوء على الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بحلول نهاية عام 2021.

11- **استعراضات سياسات الاستثمار.** دعماً للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها واجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بالتنمية المستدامة، يُجري الأونكتاد استعراضات لسياسات الاستثمار، وهي دراسات تشخيصية للبيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية والتشغيلية للاستثمار. وتشجع هذه الاستعراضات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار في البلدان الأكثر احتياجاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، درس الأونكتاد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض سياسات الاستثمار في خمسة بلدان[4] وقدم المساعدة التقنية وخدمات استشارية في إطار أنشطة المتابعة. وقُدمت مدخلات لصياغة سياسة للاستثمار في نيجيريا وقانون جديد للاستثمار في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون الأونكتاد عن كثب مع البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا من خلال المشاركة في المؤتمر السنوي للشبكة الدولية لوكالات تشجيع الاستثمار الفرنكوفونية في حزيران/يونيه 2021.

(2) إثيوبيا، وتوغو، وكينيا، ومالي، ونيجيريا.

(3) إثيوبيا، وتوغو، ونيجيريا.

(4) أنغولا، والسودان، وسيشيل، وكوت ديفوار، ونيجيريا.

12- **اتفاقات الاستثمار الدولية.** واصل الأونكتاد دعمه لبلدان أفريقيا في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من خلال البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، وأنشطة المساعدة التقنية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى دعم الأونكتاد للتكامل القاري في إطار الاتحاد الأفريقي. وفي عام 2021، قامت عدة بلدان في أفريقيا بمراجعة سياساتها المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية عن طريق تعديل أو إنهاء المعاهدات التي عفا عليها الزمن؛ وصياغة اتفاقات نموذجية جديدة؛ والانخراط في الاتفاقات الإقليمية لتشجيع وتيسير الاستثمار المسؤول والمستدام. وفي حزيران/يونيه 2021، نظم الأونكتاد حلقتيْ عمل في مصر والمغرب بشأن إصلاح نظام الاستثمار وتيسير الاستثمار، على التوالي، استناداً إلى الدعم الذي قدمه الأونكتاد في عام 2020 فيما يتعلق بنماذج معاهدات الاستثمار الثنائية الجديدة في كل دولة. واستجابة لطلبات الدول الأعضاء، وفر الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر 2021 استعراضات لاتفاقات الاستثمار الدولية لبلدان في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت أعمال البحث تحضيراً لاستعراض اتفاق الاستثمار الدولي في غامبيا.

13- ***تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2021: جني الفوائد الممكنة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق النمو الشامل*** ***Economic Development in Africa Report 2021: Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area for Inclusive Growth*** سعى الأونكتاد، في هذا التقرير، إلى توضيح الفرص التي تشتد الحاجة إليها والبناء عليها، وعرض تقييماً للكيفية التي يمكن بها للمنطقة أن تستفيد استفادة شاملة من الإمكانات التجارية غير المستغلة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقُدمت أفكار ثاقبة بشأن التحديات التي تواجهها النساء والشباب العاملون في التجارة والعمالة غير الرسميتين عبر الحدود؛ وأهمية الشراكات في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لتعزيز النمو الشامل والقدرة على الصمود في فترة ما بعد الجائحة في المنطقة بشكل فعال. وتعاون الأونكتاد مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على إصدار التقرير ونشره. وعقب إطلاق التقرير في كانون الأول/ديسمبر 2021، شارك الأونكتاد مع واضعي السياسات والباحثين والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في أفريقيا وشركاء التنمية في بحث المسألة الحاسمة وغير المستكشفة المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها للتكامل الإقليمي والنمو الشامل تحقيق منفعة متبادلة، ولا سيما في سياق منطقة التجارة الحرة. وتعاون الأونكتاد أيضاً مع مركز التجارة الدولية في إعداد دراسة بحثية مشتركة بشأن إطلاق العنان للفرص التجارية الإقليمية في أفريقيا من أجل مستقبل أكثر استدامة وشمولاً.

14- **التدابير غير الجمركية.** عمل الأونكتاد مع الاتحاد الأفريقي على وضع وتنفيذ الآلية الإلكترونية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية المنصوص عليها في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المرفق 5 من البروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع ورصد تلك الحواجز وإزالتها. وفي هذا السياق، قدم الأونكتاد دعمه إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والدول الأطراف في الاتفاق، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (الإطار 2). وساهم الأونكتاد أيضاً في إزالة الحواجز غير الجمركية المتعلقة بصغار التجار بين غامبيا والسنغال؛ وبعد سلسلة من المشاورات على الصعيدين الوطني والثنائي ومع الوزراء المسؤولين عن التجارة، تُوُصِّل إلى اتفاق وقّعه البلدان. وعمل الأونكتاد مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمناقشة التنفيذ الفعال لآلية إقليمية لإزالة الحواجز غير الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة؛ وساهم في اعتماد الوزراء المسؤولين عن التجارة آلية إلكترونية كنظام فرعي للآلية في إطار منطقة التجارة الحرة، مما يضمن التوافق والتآزر بين المنصات. وفي عام 2021، قدم الأونكتاد الدعم إلى 15 بلداً في أفريقيا في جمع أو تحديث البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية، لزيادة الشفافية التنظيمية.

الإطار 2

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التدابير غير الجمركية

قدم الأونكتاد دعماً فنياً للتحضير للاجتماع الأول للجنة الفرعية المعنية بالحواجز غير الجمركية يومي 17 و18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وحضر الاجتماع 149 مندوباً من 10 دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي و24 دولة طرفاً في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما ساعد الأونكتاد الدول الأعضاء والدول الأطراف في صياغة خطة العمل للفترة 2021–2022، التي اعتُمدت في اجتماع اللجنة الفرعية، والتي تضع جدول أعمال طموحاً وقائماً على الأثر لعام 2022 وتعين الأونكتاد كشريك تقني رئيسي في العديد من الأنشطة.

ومن التحديات الكبيرة أمام نجاح الآلية الإلكترونية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها الافتقار إلى الوعي بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتجار غير الرسميين، ورواد المشاريع من النساء والشباب. وفي عام 2021، تحول تركيز الجهود نحو الإعلانات المحلية والشعبية، بما في ذلك مقاطع الفيديو الترويجية والتعليمية حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونُظمت حملة تجريبية مع حكومة توغو لاختبار مختلف النُّهج وفعاليتها من حيث التكلفة. وواصل الأونكتاد العمل مع العديد من الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين للاستفادة من شبكات أصحاب المصلحة.

وقد صُمِّمت الآلية الإلكترونية لتكون سهلة الاستخدام، ومع ذلك فإن الوصول إلى الإنترنت يمثل تحدياً بالنسبة للعديد من التجار الصغار وغير الرسميين عند المعابر الحدودية النائية. وبناء على طلب تقدمت به الدول الأعضاء لدعم تطوير حلول خارج الإنترنت، طور الأونكتاد في عام 2021 سمة الإبلاغ عن طريق خدمة الرسائل القصيرة خارج الإنترنت، والتي سيتم إطلاقها على أساس تجريبي في عام 2022.

ويتواصل دعم الأونكتاد للدول الأعضاء في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ويتوسع في الجهود السابقة لجمع البيانات في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتفاق الثلاثي لمنطقة التجارة الحرة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ويندرج هذا الدعم ضمن مبادرة عالمية للشفافية التنظيمية للتدابير غير الجمركية يجري تنفيذها بالفعل في أكثر من 100 بلد. وفي عام 2021، تلقى الأونكتاد طلبات إضافية من 10 دول أعضاء[أ] للمشاركة في مبادرة الشفافية أو تحديث المعلومات المستقاة من الجهود السابقة. ولذلك عقد الأونكتاد حلقات عمل لبناء القدرات في هذه البلدان، من أجل المساعدة في تعزيز فهم آثار التدابير غير الجمركية وتبعاتها على السياسات العامة وفوائد الشفافية التنظيمية. وقد تم بالفعل جمع وتصنيف أكثر من 300 لائحة تنظيمية في هذه البلدان، ومن المتوقع الانتهاء من جمع البيانات في عام 2022.

(أ) بوروندي، وتشاد، وتوغو، وجنوب السودان، والسنغال، وغابون، وغينيا، وكينيا، وليسوتو، والنيجر.

المصدر: الأونكتاد.

15- **نظام إدارة الديون والتحليل المالي**. يجري تنفيذ هذا البرنامج، الذي يهدف إلى دعم البلدان في إدارة الدين العام، في 24 بلداً في أفريقيا. وهو يزود مكاتب إدارة الديون بالبرمجيات التي تساعد على إدارة ديون الحكومة المركزية والديون المضمونة من الحكومة إدارةً أفضل. ويتيح البرنامج أيضاً فرصاً لبناء القدرات للموظفين المكلفين بإدارة الديون في مجالات من قبيل التحقق من بيانات الديون، وإحصاءات الديون، وتحليل مَحافظ الديون، وإدماج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في نظم المعلومات للإدارة المالية. ونتيجة لذلك، تستفيد البلدان من قواعد بيانات شاملة تتعلق بالديون للأغراض التشغيلية والإبلاغ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد الدعم في مجال الإبلاغ عن الديون وتحليلها، حيث أصدر 15 بلداً في أفريقيا

نشرات إحصائية عن الديون، وأصدر 14 بلداً استعراضات لحافظات الديون، مما عزز شفافية بيانات الديون. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن الديون، قدم نحو 96 في المائة من البلدان في أفريقيا المدعومة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي، على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، تقارير فعالة إلى نظام الإبلاغ عن المدينين بالبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت 10 بلدان أدلة إجرائية مستكملة وطور 11 بلداً خططاً للتعافي من الكوارث تغطي قاعدة بيانات نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

16- **قياس التدفقات المالية غير المشروعة.** يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتنفيذ مشروع لحساب الأمم المتحدة الإنمائي بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، يهدف إلى تعزيز القدرة الإحصائية لدى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تحديد وقياس ونشر الإحصاءات المتعلقة بهذه التدفقات. وفي عام 2021، بدأ 12 بلداً[5] اختبارات تجريبية لقياس هذه التدفقات وفقاً لمبادئ الأونكتاد التوجيهية المنهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة التجارية والضريبية، الصادرة في أيار/مايو 2021 والتي تستهدف السلطات الإحصائية وغيرها من السلطات الوطنية المكلفة بالوصول إلى البيانات ذات الصلة[6]. وتنفذ الأنشطة مع وزارات المالية، والمكاتب الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية، والسلطات الضريبية، ومكاتب الجمارك والإيرادات، ووحدات الاستخبارات المالية. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة المشترك من أجل أهداف التنمية المستدامة إلى دولة مصر من أجل التمويل المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، يدعم الأونكتاد الحكومة منذ عام 2020 في إجراء دراسة لتقييم المخاطر المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وقياس تدفقات مختارة، وفي تطوير منهجية لتقدير التكاليف التي ينطوي عليها تحقيق خطة عام 2030 في مصر. ويمكن أن تكون هذه الأساليب قابلة للتطبيق في بلدان أخرى وأن تسهم في تحسين صياغة السياسات القائمة على الأدلة، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة توجيه التدفقات المعادة لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

17- ***استعراض النقل البحري لعام 2021.*** يسلط الأونكتاد، في هذا التقرير، الضوء على الاتجاهات الإيجابية في التجارة البحرية التي قد تساعد في استدامة النمو الاقتصادي في أفريقيا، ولا سيما بدء نفاذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والإمكانات التي تنطوي عليها التكنولوجيا في تيسير التجارة والنقل في القارة. بالإضافة إلى ذلك، يعالج التقرير التحديات المستمرة في القطاع البحري، بما في ذلك التحديات التي يواجهها البحارة في ضوء أزمة كوفيد-19، وأوقات انتظار السفن الطويلة في الموانئ، والقضايا الهامة المتعلقة بالارتباط بخطوط الملاحة البحرية، وانخفاض الأحجام البحرية بسبب الاضطرابات الناشئة عن الجائحة.

18- **النقل المستدام للبضائع.** واصل الأونكتاد، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، دعمه لتعزيز وتسويق ممر الطرق العابر للصحراء، الذي يضم ستة بلدان[7]. وفي شباط/فبراير 2022، نشر الأونكتاد دراسة تتضمن توصيات، بهدف إنشاء آلية إدارية مناسبة كأداة رئيسية لتعزيز الممر وتسويقه. وفي عام 2021، وفي إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة، عقد الأونكتاد سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير المراكز اللوجستية في أنغولا[8].

(5) أنغولا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسنغال، وغابون، وغانا، ومصر، وناميبيا، ونيجيريا، وموزامبيق.

(6) انظر (ي) https://unctad.org/news/testing-new-guidelines-measuring-illicit-financial-flows-africa-and-asia. *ملاحظة*: تمت زيارة جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في نيسان/أبريل 2022.

(7) تشاد، وتونس، والجزائر، ومالي، والنيجر، ونيجيريا.

(8) انظر (ي) https://unctad.org/project/eu-unctad-joint-programme-angola-train-trade-ii.

19- **تيسير التجارة.** واصل الأونكتاد أنشطته الواسعة النطاق في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تيسير التجارة، مركزاً على مساعدة البلدان الأفريقية[9] ومنظمات التعاون الاقتصادي الإقليمية التي تقوم بتنفيذ وإدارة إصلاحات تيسير التجارة في إطار اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، والالتزامات دون الإقليمية والإقليمية بتيسير التجارة. وركزت أنشطة الأونكتاد على تقديم الدعم للجان الوطنية لتيسير التجارة. وفي عام 2021، واصل الأونكتاد دعم البلدان الأفريقية في الاضطلاع بالتزامات إقليمية ودولية لتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة بطريقة منسقة.

20- **القدرات الإنتاجية.** أطلق الأونكتاد في عام 2021، في سياق عمله في هذا المجال، مشروعاً للتعاون التقني في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة بعنوان "وضع برامج متكاملة للتخفيف من القيود الملزمة للتنمية من خلال تعزيز التحول الهيكلي وبناء القدرات الإنتاجية وتعزيز فرص الاستثمار والروابط مع الصين". ويهدف المشروع إلى مساعدة ثماني دول[10] في تسخير الإمكانات التحويلية للشراكة مع الصين، بما في ذلك في سياق مبادرة الحزام والطريق، من أجل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. وفي عام 2021، أنجز الأونكتاد بحوثاً بشأن العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين وبلدان في أفريقيا؛ وأجرى تقييمات للثغرات في القدرات الإنتاجية في أنغولا ونيجيريا؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ حوارات مع حكومة كينيا وأصحاب مصلحة آخرين، بما في ذلك القطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تتخذ من نيروبي مقرا لها، لإذكاء الوعي بعمل الأونكتاد في مجال القدرات الإنتاجية وحشد الدعم اللازم في هذا الصدد، وللتعاون في التحضير لإطلاق المشروع في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، شرع الأونكتاد في تنفيذ عنصر المساعدة التقنية في برنامجه لدعم البلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً عن طريق إعداد تقييمات للثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية.

21- **النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا).** منذ بدء هذا البرنامج، صُممت مشاريع لمساعدة الدول المستفيدة على إصلاح أنظمتها وإجراءاتها ونظمها الجمركية بما يتماشى مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُرع في تنفيذ 10 مشاريع جديدة للمساعدة التقنية بشأن نظام أسيكودا في أفريقيا، هي الآتية: سبعة مشاريع لتركيب وتعزيز الجيل الرابع من نظام إدارة الجمارك[11]؛ ومشروع لإطلاق نظام تصاريح سحابي للتجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض[12]؛ ومشروع لدمج النظام الآلي لمرصد التجارة الأفريقي[13]؛ ومشروع لإنشاء نافذة وحيدة خاصة بالجمارك[14]. وفيما يتعلق ببناء القدرات، شارك موظفو الجمارك المعنيون بتكنولوجيا المعلومات من زامبيا وزمبابوي وسيراليون في عام 2021 في دورة للتدريب التقني على نظام أسيكودا بشأن تحسين تشكيلة نظام أسيكودا العالمي ASYCUDA World وتكييفه حسب احتياجاتهم ومتطلباتهم؛ وفي أوغندا، نظمت هيئة الإيرادات والأونكتاد 90 دورة لما مجموعه 546 مشاركاً. وفي عام 2021، ساعد استخدام نظم أسيكودا على ضمان تحقيق أهداف مرحلية هامة في ستة بلدان[15]. وعلى الصعيد الإقليمي، وقّع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية مذكرتي تفاهم مع كوت ديفوار ومدغشقر ونشرا برامجيات مؤتمتة للإبلاغ عن البيانات في إطار نظام أسيكودا

(9) إسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وغابون، وغانا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وناميبيا، ونيجيريا.

(10) إثيوبيا، وأنغولا، وبوتسوانا، ورواندا، وزمبابوي، وكينيا، وموزامبيق، ونيجيريا.

(11) بوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، ومالي.

(12) موزامبيق.

(13) سيشيل.

(14) زمبابوي.

(15) أوغندا، وبوروندي، وغامبيا، وغينيا، وليبيا، وموريتانيا.

لاستخراج البيانات المتصلة بالتجارة والجمارك من أجل قاعدة البيانات المتكاملة لمنظمة التجارة العالمية. وفي منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ساعد الأونكتاد بوركينا فاسو وكوت ديفوار في تطوير وإدماج وصلات بينية للنقل بالسكك الحديدية من أجل تبادل بيانات النقل بالسكك الحديدية بين البلدين.

22- **تحسين تحصيل الإيرادات وإدارتها.** يؤثر تنفيذ نظم أسيكودا تأثيراً مباشراً على الاقتصادات والتنمية من خلال إيجاد طرق أكثر فعالية وكفاءة لتحصيل الإيرادات وإدارتها. ففي رواندا على سبيل المثال، جمعت هيئة الإيرادات 654.5 1 بليون فرنك رواندي من الضرائب في السنة المالية 2021/2020، أي بزيادة قدرها 9,4 في المائة مقارنة بالسنة المالية 2020/2019[16]. وفي توغو، جمعت هيئة الإيرادات 780 بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2021، أي بزيادة قدرها 20 في المائة مقارنة بعام 2020[17]. وفي أوغندا، سمح استخدام نظام النافذة الوحيدة الإلكتروني في عام 2021 بمعالجة 070 23 من الطلبات المتعلقة بشهادات المنشأ، و128 10 من الطلبات المتعلقة بعمليات التحقق من المطابقة السابقة للتصدير والمقدمة من مستوردين، و760 من الطلبات الواردة من وكالات المقاصة. وبالإضافة إلى ذلك، سمح استخدام نظم أسيكودا في عام 2021 بإدخال تحسينات على تيسير التجارة والشفافية والتجارة اللاورقية. ففي غابون على سبيل المثال، أدى تنفيذ نظام أسيكودا العالمي على الصعيد الوطني إلى رفع درجة تيسير التجارة الرقمية والمستدامة من 12,9 في المائة في عام 2019 إلى 38,71 في المائة في عام 2021، مع تحسينات كبيرة في الشفافية (من 6,7 في المائة إلى 33,3 في المائة) والتجارة غير الورقية (من 7,4 إلى 40,7 في المائة)[18]. وفي موريتانيا، ارتفعت درجة تيسير التجارة الرقمية والمستدامة من 24,7 في المائة في عام 2019 إلى 54,8 في المائة في عام 2021، مع تحسن في مؤشريْ الشفافية والتجارة غير الورقية عبر الحدود. وفي زيمبابوي، ارتفعت الدرجة من 30,1 في المائة في عام 2019 إلى 39,8 في المائة في عام 2021، مع تحسن كبير في التجارة غير الورقية عبر الحدود (من 0 إلى 16,7 في المائة).

23- تجارة وسياسات الخدمات. في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن التجارة في الخدمات في أفريقيا، قدم الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى ستة بلدان[19] في تعزيز قدراتها على قياس القيمة المضافة المتولدة في قطاعات خدمات مختارة لزيادة مساهمتها في سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية إلى أقصى حد، بهدف المساهمة في صنع السياسات القطاعية وبناء قدرة قطاع الخدمات على الصمود في البلدان المستفيدة. وفي عام 2021، دعم الأونكتاد البلدان في إعداد خطط عمل بشأن السياسات العامة. ونظم الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع حكومات البلدان المستفيدة، حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين، عُقدت في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (بمشاركة حضورية وعن بعد)، لدعم عملية صنع السياسات المتعلقة بالتجارة في الخدمات.

باء- معالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود

24- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية في الحد من مواطن الضعف في اقتصاداتها حيال الاعتماد على السلع الأساسية وفي استكشاف الفرص لزيادة إضافة القيمة في الإنتاج والصادرات وتعزيز التنويع الاقتصادي. وقدم الأونكتاد التوجيه بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان تسخير التجارة أداةً لتحقيق التحول الهيكلي وبشأن سبل تحسين أنظمة السياسات التجارية لتعزيز قدرتها التنافسية وتيسير إدماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

(16) انظر (ي) https://www.rra.gov.rw/.

(17) انظر (ي) https://www.revenue.gov.to/.

(18) انظر (ي) https://www.untfsurvey.org/economy?id=GAB.

(19) إثيوبيا، وتوغو، وغامبيا، وكينيا، ومالي، ونيجيريا.

25- **المساعدة في غابون.** بناء على طلب الحكومة واستعداداً لبدء المرحلة الثانية من برنامج إقليمي بشأن تعزيز المنافسة وحماية المستهلك، نظم الأونكتاد سلسلة من الحلقات الدراسية للتوعية والتدريب في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021. ونُظمت الحلقات الدراسية المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك، والتحليل الاقتصادي، وسياسة المنافسة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والإنعاش في غابون؛ ومعهد الاقتصاد والمالية، غابون؛ ومديرية المنافسة وشؤون المستهلكين، غابون؛ ومديرية التجارة والمنافسة، الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

26- **الإطار التمويلي الوطني المتكامل والتدفقات المالية غير المشروعة.** في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية، نظم الأونكتاد وشركاؤه في الفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى آذار/مارس 2022 سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات في ستة بلدان[20] بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة وآثارها على الموارد المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد حلقات عمل لبناء القدرات في 11 بلداً[21] بشأن الثروة الخارجية والبيانات والقياسات، وكذلك بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة باستخدام طريقة العجز التجاري مع البلدان الشريكة ودراسات الحالات الإفرادية ذات الصلة.

27- **مشروع الإطار المتكامل المعزز في غرب أفريقيا.** أُجريت دراسات تشخيصية للتكامل التجاري في ثلاثة بلدان مستفيدة[22]، أظهرت ضعف مستوى تنفيذ الصكوك الثنائية والإقليمية المتعلقة بالنقل والمرور العابر وتيسير التجارة. وساعدت الدراسات على توضيح الفرص العديدة المتاحة لتحسين المشاركة في سلاسل القيمة. وفي إطار المشروع، حُددت التدابير التي يمكن أن تضعها الحكومات وحُددت الإصلاحات التي يمكن أن تيسر تنفيذ الصكوك الإقليمية المتعلقة بالمرور العابر والنقل وتيسير التجارة، مع ما يترتب على ذلك من آثار محتملة تتجاوز مدة المشروع.

28- **دراسة المغذيات.** استعرض الأونكتاد، في دراسة معنونة "تسخير إمكانات المنتجات المغذية من أجل تنويع الصادرات والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية: تقييم المزايا النسبية والقيود الملزمة"، الإمكانات التي تنطوي عليها ثلاثة منتجات مغذية في بلدين ناميين غير ساحليين في أفريقيا، هما إثيوبيا وبوركينا فاسو، وحدد السياسات والتدابير اللازمة لزيادة الصادرات وتعزيز القيمة المضافة في الإنتاج.

29- **مجموعة تعليمية بشأن التجارة والنوع الاجتماعي.** طوّر الأونكتاد، في إطار أنشطته المتعلقة ببناء القدرات في مجال التجارة والنوع الاجتماعي، مجموعة للتعلم عن بعد تهدف إلى تزويد صانعي السياسات والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني في البلدان النامية بأدوات تحليلية من أجل تحليل العلاقة الثنائية الاتجاه بين التجارة والنوع الاجتماعي ووضع سياسات وإجراء بحوث والدعوة بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وقدم الأونكتاد، بالتعاون مع الإطار المتكامل المعزز، الدورة التدريبية على الإنترنت بشأن التجارة والنوع الاجتماعي في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 25 تموز/يوليه (بما في ذلك وحدة اختيارية عن أقل البلدان نمواً)، باللغتين الإنكليزية والفرنسية؛ وكان 104 من أصل 163 مشاركاً تم اختيارهم من 25 بلداً في أفريقيا.

30- **الاستعراض الوطني للصادرات الخضراء: أنغولا.** هذا الاستعراض هو عنصر من عناصر البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة، الذي يموله الاتحاد الأوروبي. ويهدف البرنامج إلى تدريب ممثلين من الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية على دراسة القضايا ذات الصلة بتطوير القطاعات الخضراء وسلاسل القيمة المتصلة بها،

(20) بنن، وبوركينا فاسو، وزامبيا، والسنغال، وغانا، ومصر.

(21) انظر (في) https://unctad.org/news/testing-new-guidelines-measuring-illicit-financial-flows-africa-and-asia.

(22) بنن، وبوركينا فاسو، والنيجر.

مع إيلاء اهتمام خاص لفرص التصدير المتاحة للشركاء التجاريين في الجنوب الأفريقي وفي جميع أنحاء العالم؛ وتهدف الأنشطة إلى دعم خطة التنمية الوطنية للفترة 2018–2022 والمبادئ التوجيهية لتحديد استراتيجية للخروج من الأزمة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية. وعُقدت في أيار/مايو 2021 حلقة دراسية شبكية بعنوان "الرقابة والجودة في سلسلة قيمة العسل في أنغولا: أسس التتبع وإصدار الشهادات والصادرات"، تناولت متطلبات الدستور الغذائي بشأن العسل، وتشريعات الاتحاد الأوروبي، وخطط تحليل المخلفات، ومراقبة الجودة، وإمكانية التتبع، وإصدار الشهادات. وعُقدت أربع دورات لتدريب المدربين حول مراقبة الجودة والتتبع وإصدار الشهادات في سلسلة قيمة العسل في أنغولا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021 من خلال المشاركة عن بعد في كلية الطب البيطري، جامعة خوسيه إدواردو دوس سانتوس، هوامبو، أنغولا.

31- **المساعدة في موزامبيق وناميبيا.** في موزامبيق، قدم الأونكتاد الدعم التقني والاستشاري في إطار مشروع للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن الدعم في تنفيذ سبل الانتصاف والضمانات التجارية. وفي عام 2021، نظم الأونكتاد، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، دورتين تدريبيتين بشأن سبل الانتصاف التجارية، وفي آب/أغسطس، وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ومركز القانون التجاري، نسق اجتماعاً لمناقشة إعداد مشروع قانون منقح بشأن سبل الانتصاف التجارية والتدابير الوقائية؛ وقُدم مشروع في أيلول/سبتمبر. وفي ناميبيا، نظم الأونكتاد، في آب/أغسطس 2021، اجتماعاً تشاورياً بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة لصياغة السياسات التجارية من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقدم دعماً استشارياً بشأن استراتيجية التنفيذ الوطنية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، شارك الأونكتاد في تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات بشأن صياغة السياسات والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، وكيانات الأمم المتحدة التي تتخذ من ناميبيا مقراً لها.

جيم- تحسين القدرة التنافسية

32- يدعم الأونكتاد بلداناً أفريقية في تعزيز قدرتها التنافسية بمساعدتها على تحسين أداء الأسواق في أفريقيا، وزيادة كفاءة أجهزتها الحكومية، وتحقيق توزيع أفضل للمهام بين الدول والأسواق. ويتجسد هذا الدعم في إنشاء أطر تنظيمية وقانونية جديدة، وتهيئة بيئة مؤاتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام هذه التكنولوجيا لتعزيز التجارة من خلال التجارة الإلكترونية.

33- **الملكية الفكرية من أجل التنمية.** في عام 2021، قدم الأونكتاد مدخلات تقنية بشأن قضايا حقوق الملكية الفكرية الرئيسية ذات الصلة ببلدان أفريقيا في سياق اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك لجنة الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد دورة تدريبية مدتها يوم واحد للمفاوضين بشأن البروتوكول المتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وكجزء من مشروع بشأن حوافز الاستثمار من أجل الإنتاج المحلي للمضادات الحيوية الأساسية في شرق أفريقيا، أجرى الأونكتاد دراسات عن تصنيع وتوريد المضادات الحيوية وإطار السياسة العامة للاستثمار في إثيوبيا وأوغندا وكينيا على الصعيد الوطني وفي جماعة شرق أفريقيا على الصعيد الإقليمي. واستُعرضت مشاريع التقارير الاستشارية والتوصيات في اجتماع دولي للخبراء، أعقبته سلسلة من حلقات العمل الوطنية الاستشارية وحلقات العمل المعنية بإقرار المشاريع التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

34- ***تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021: تدفقات البيانات عبر الحدود والتنمية – من تتدفق البيانات لصالحهم*** درس الأونكتاد، في هذا التقرير، الذي أُطلق في تشرين الأول/أكتوبر 2021، الآثار المترتبة على تزايد تدفقات البيانات عبر الحدود، ولا سيما في البلدان النامية، واقترح إعادة تأطير النقاش الدولي

بشأن السياسات وتوسيع نطاقه، بهدف بناء توافق متعدد الأطراف في الآراء. وأبرز التقرير الحاجة إلى اتباع نُهج مبتكرة إزاء إدارة البيانات وتدفقات البيانات من أجل توزيع المكاسب المحقَّقة من تدفقات البيانات توزيعاً يحقق قدراً أكبر من الإنصاف، مع معالجة المخاطر والشواغل في الوقت نفسه. ونظراً للخبرة المكتسبة من خلال البحوث المتعلقة بقضايا إدارة البيانات العالمية، طُلب إلى الأونكتاد أن يدعم الاتحاد الأفريقي في هذه المجالات بالمشاركة في فرقة عمل معنية بإعداد إطار لسياسة البيانات.

35- **برنامج التتبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني.** تساعد هذه الخريطة العالمية لقوانين الفضاء الإلكتروني في تتبع حالة التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية في مجالات حماية المستهلك على الإنترنت والمعاملات الإلكترونية وحماية البيانات والخصوصية وجرائم الفضاء الإلكتروني، وهو ما يبين التقدم المحرز في اعتماد التشريعات وأي ثغرات متبقية. ومعدل اعتماد التشريعات هو الأعلى عموماً فيما يتعلق بقوانين المعاملات الإلكترونية والأدنى فيما يتعلق بقوانين حماية المستهلك على الإنترنت. وفي أفريقيا، أُحرِز في السنوات الأخيرة تقدم كبير في اعتماد التشريعات ذات الصلة. ففي عام 2021، بلغت نسبة البلدان الأفريقية التي اعتمدت قوانين لحماية المستهلك على الإنترنت 52 في المائة؛ وقوانين تنظم المعاملات الإلكترونية، 61 في المائة؛ وقوانين تتعلق بحماية البيانات، 61 في المائة؛ وقوانين تتعلق بجرائم الفضاء الإلكتروني، 72 في المائة.

36- **مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة.** تساعد هذه المبادرة على الجمع بين الأثر الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية والقوة التحويلية لريادة الأعمال النسائية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، بما يتماشى مع الهدفين 5 و8 من أهداف التنمية المستدامة. وتستفيد المبادرة من الدور البارز الذي تضطلع به المدافعات عن مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة، وهي مجموعة من القيادات النسائية الناجحة في مجال التجارة الإلكترونية. وفي عام 2021، عُقدت الدورة الدراسية الرئيسية الثانية لصاحبات الشركات الرقمية في شرق إفريقيا في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر.

37- **استراتيجيات التجارة الإلكترونية.** يساهم الأونكتاد في هذا المجال من خلال المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والتشخيصات ووضع الاستراتيجيات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد إلى حكومة بنن مشروعاً بشأن وضع استراتيجية للتجارة الإلكترونية لكي تنظر فيه؛ وفي بوتسوانا، أطلق استراتيجية التجارة الإلكترونية بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتجارة والصناعة، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي ومرفق التجارة التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وفي رواندا، أكمل الأونكتاد تقديم الدعم إلى وزارة التجارة والصناعة، بدعم مالي من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من أجل وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التجارة الإلكترونية؛ ونظم، بالتعاون مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عدة مناسبات لإطلاق استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية.

38- **الجاهزية للتجارة الإلكترونية.** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الأونكتاد مع مكاتب الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين في إسواتيني وزمبابوي وغينيا لرسم خريطة للأنشطة الرقمية للشركاء الإنمائيين المقيمين، وحشد الاهتمام بالموضوع وزيادة أوجه التآزر مع البرامج الرقمية. وفي أيلول/سبتمبر 2021، نظم الأونكتاد حلقتي عمل للبلدان الناطقة بالإنكليزية والفرنسية في أفريقيا شارك فيهما أصحاب المصلحة المعنيون بالاستعراضات الثانية لتنفيذ تقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية. وفي عام 2021، نظم الأونكتاد منتدى وطنياً للتجارة الإلكترونية في بوركينا فاسو؛ وقدم الدعم لصندوقٍ للاستثمار المؤثر خُصِّص للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدغشقر؛ وأنشأ رسمياً لجنة استشارية للتجارة الإلكترونية في النيجر؛ وأسس فريقاً للتصدي للطوارئ الحاسوبية في توغو. وفي إطار مشروع الجاهزية للتجارة الإلكترونية، تشير النتائج الأولية إلى أن تسعة بلدان[23] قد تولت بصورة متزايدة زمام عملية التنفيذ

(23) أوغندا، وبوركينا فاسو، وتوغو، وزامبيا، والسنغال، وكوت ديفوار، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر.

وهي بصدد إحراز تقدم في هذا المضمار؛ وفي توغو والسنغال، تجاوزت معدلات تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييمات 80 في المائة. ومن الأمثلة الملموسة على الآثار وقصص النجاح إنشاءُ لجان وطنية للتجارة الإلكترونية في عدة بلدان.

39- **أسبوع التجارة الإلكترونية 2022.** نظم الأونكتاد، بالتعاون مع مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع والشركاء الآخرين، أسبوع التجارة الإلكترونية لعام 2022 تحت شعار "البيانات والرقمنة من أجل التنمية" (25-29 نيسان/أبريل 2022؛ بمشاركة حضورية وعن بعد). ويهدف هذا الحدث إلى تعزيز قدرة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك بلدان أفريقيا، على مواصلة المشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما، وبناء مجتمعات أكثر مرونة وشمولاً في بيئة تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه الأوضاع قبل الجائحة.

40- **تيسير الأعمال.** في عام 2021، واصل الأونكتاد نشر أدوات تيسير الأعمال في عدة بلدان في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من خلال برنامجه لنظم الحوكمة الإلكترونية، وهي تحديداً التنظيم الإلكتروني والتسجيل الإلكتروني والبوابات التجارية، مما يساعد على تحسين مناخ الأعمال. ومن خلال استخدام نظم الحوكمة الإلكترونية، ازدادت سرعة إجراءات تسجيل الأعمال التجارية في بلدان أفريقيا بشكل ملحوظ. ففي بنن على سبيل المثال، زادت عمليات تسجيل الشركات والإيرادات التي تحصلها الحكومة من رسوم التسجيل بنسبة 91 في المائة في الفترة 2020-2021. وفي عام 2021، أصبحت بنن من أفضل بلدان العالم من حيث سرعة تسجيل الأعمال التجارية عبر الإنترنت. وأطلق الأونكتاد بوابتيْن للمعلومات التجارية في بوركينا فاسو وبوروندي وبوابتيْن لمعلومات الاستثمار في توغو وليبيا؛ ووسَّع نطاق استخدام بوابات المعلومات التجارية في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، (بما في ذلك زنجبار) ورواندا، وكينيا، ونيجيريا. وقد أدى استخدام نظم الحوكمة الإلكترونية في البلدان المعنية إلى زيادة كبيرة في شفافية الإجراءات المتصلة بالاستثمار وسرعتها وأتمتتها وتبسيطها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

41- **استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.** في عام 2021، وبناءً على طلب من الحكومة، شرع الأونكتاد في صياغة استعراض لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في بوتسوانا، استناداً إلى مجموعة من البحوث وسلسلة من المقابلات والمناقشات لتقصي الحقائق. وفي زامبيا، شرع الأونكتاد في استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في عام 2019؛ واستُكمل الاستعراض ونُشرت نتائجه في الربع الأول من عام 2022؛ وهو يعرض وجهات النظر المختلفة حول النظام الوطني للابتكار ويناقش دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، والإسهامات في التحول الرقمي، والمساواة بين الجنسين، ونظاماً للأغذية الوظيفية، وقطاع التعدين.

دال- تعزيز تعددية الأطراف

42- **الحوار الإقليمي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتجارة الإلكترونية.** يتعاون الأونكتاد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومركز التجارة الدولية في سلسلة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحوار الإقليمي بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تنهض بالتجارة الإلكترونية في أفريقيا. ففي أيلول/سبتمبر 2021، نُظِّم حدث مع مجموعات القطاع الخاص، بما في ذلك المجموعة الأفريقية للتكنولوجيا والإبداع. وسيواصل الأونكتاد العمل مع هذه الكيانات لدعم أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع وتنفيذ البروتوكول المتعلق بالتجارة الرقمية. وفي شباط/فبراير 2022، وعلى هامش الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، نظم الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومركز التجارة الدولية،

وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حدثاً بعنوان "نحو تعزيز الشراكات لدعم منطقة تجارة حرة قارية أفريقية شاملة". وقد مكّن هذا الحدث الجانبي الأونكتاد وسائر كيانات الأمم المتحدة من الدخول في حوار وثيق مع الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية بشأن أفضل السبل لدعم التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة وتعزيز التنسيق والاتساق والتكامل بين التدخلات على نطاق الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

43- **التعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.** نظم الأونكتاد وشركاؤه سلسلة من دورات التعلم الإلكتروني بشأن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات التجارة في الخدمات في إطار برنامج الأونكتاد للتدريب في مجال التجارة (TrainForTrade). ويعمل برنامج التدريب في مجال التجارة أيضاً على تعزيز المبادلات الدولية وفيما بين بلدان الجنوب، من خلال توفير منصة تمكّن أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين من التفاعل والمشاركة بطريقة مستدامة. وتهدف دورات التعلم الإلكتروني التي نُظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تعزيز قدرة الإحصائيين على تطبيق التوصيات المتفق عليها دولياً، وتحديد مصادر البيانات، وإنشاء نظم جديدة لجمع البيانات أو تعزيز النظم القائمة، وتحسين أساليب وممارسات التجميع. وطبقت الدورات أساليب التعلم المختلط الموصى بها لأنشطة بناء القدرات التي توفرها الأمم المتحدة. وإلى جانب وحدات التعلم الإلكتروني (المحاضرات والمناقشات والمسابقات على الإنترنت)، تضمنت الدورات صفوفاً حضورية (استُبدلت في بعض الأحيان بحلقات دراسية شبكية). والدورات مفتوحة لجميع جامعي إحصاءات التجارة الدولية ومستخدميها، وهي تدعم الجهود المبذولة في البلدان النامية لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية لقياس التجارة الدولية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2021، كان الأونكتاد وشركاؤه قد دربوا 304 6 مشاركين من 204 بلدان (49,4 في المائة منهم من النساء) في دورات التعلم الإلكتروني بشأن إحصاءات تجارة السلع والخدمات.

44- **التعاون في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.** في كانون الأول/ديسمبر 2021، نظم الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة سلسلة من الدورات عبر الإنترنت لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونُظمت الدورات بالتعاون مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في سياق أنشطة فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة والمعني بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هاء- تمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم.

45- **تطوير المشروعات.** في عام 2021، وفي سياق مشروع مشترك بشأن مبادرة عالمية نحو ولادة جديدة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد الجائحة، قدم الأونكتاد الدعم إلى ثلاثة بلدان[24] في تصميم وتنفيذ سياسات وطنية لريادة الأعمال استناداً إلى إطار سياسات الأونكتاد لريادة الأعمال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الاونكتاد أيضاً المساعدة إلى 14 مركزاً من مراكز برنامج تطوير ريادة الأعمال "إمبريتيك"، مع التركيز على تعزيز مهارات ريادة الأعمال تيسيراً لولادة جديدة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد الجائحة؛ ونظم أكثر من 15 حلقة عمل تدريبية على برنامج إمبريتيك في خمسة بلدان[25]. وبالإضافة إلى ذلك، زود الأونكتاد التاجرات عبر الحدود في ثلاثة بلدان[26] بمهارات ريادة الأعمال لمساعدتهن على التعاطي مع أزمة كوفيد-19، من خلال حلقات عمل تستند إلى منهجية التدريب المتبعة في إطار برنامج إمبريتيك.

(24) أوغندا، وجنوب أفريقيا، وسيشيل.

(25) بنن، وجنوب أفريقيا، وغانا، والكاميرون، ونيجيريا.

(26) جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وملاوي.

46- **الاقتصـــاد الإبداعي**. في إطار البرنامج المشـــترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: "برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة"، واصـــل الأونكتاد، من خلال برنامج الاقتصـــاد الإبداعي، تقديم الدعم للحكومة في تنويع الإنتاج والصـادرات، بما في ذلك في مجالات النمو المسـتدام الجديدة كصـناعات إبداعية، وأصدر في أيلول/سبتمبر 2021 وحدة تدريبية بشأن ريادة الأعمال الثقافية والإبداعية والصادرات. وفي أيار/مايو – تشـرين الثاني/نوفمبر 2021، نفذ الأونكتاد عدداً من الأنشـطة للبلدان في أفريقيا تهدف إلى تحديد الاتجاهات وتعزيز الفهم القائم على البيانات فيما يتعلق بالتجارة في السـلع والخدمات الإبداعية، والسياسـات العامة، والملكية الفكرية، والتكنولوجيا، بما في ذلك ما يلي: في أنغولا، دورة تدريبية بشـأن إدارة قطاع الصـناعات الثقافية والإبداعية والتدريب المشـار إليه أعلاه، فضـلاً عن التدريب على الأبعاد الدولية لقطاعات الصـناعات الثقافية والإبداعية، والثقافة، والدبلوماسـية، والعلامات المميزة، والمشـاركة في منتدى عموم أفريقيا لثقافة السـلام في أفريقيا، الذي يُعقد في لواندا مرة كل سـنتين؛ وفي سـلسـلة حوارات أفريقيا، مع مكتب المسـتشـار الخاص لشـؤون أفريقيا؛ والمنتدى العالمي للخدمات، الذي عُقد كجزء من الأونكتاد الخامس عشر، بما في ذلك جلسة بعنوان "الإبداع والابتكار والتعافي: رقمنة الصناعات الإبداعية من أجل انتعاش مستدام في أفريقيا".

رابعاً- الموارد المالية المرصودة لأفريقيا

47- في عام 2021، وُجِّه نحو أفريقيا ما يعادل 34,7 في المائة من إجمالي نفقات مشاريع الأونكتاد الوطنيـة والإقليميـة والأقـاليميـة، أي مـا يبلغ 561 246 16 دولاراً (مؤقت). وفي الفترة 2020-2021، زادت الموارد المالية المخصـــصـــة لأفريقيا بنســـبة 18,8 في المائة. وفي عام 2020، وُجِّه نحو أفريقيا مـا يعـادل 38,94 في المـائـة من إجمـالي نفقـات مشـــــاريع الأونكتـاد الوطنيـة والإقليميـة والأقـاليميـة، أي ما يبلغ 071 670 13 دولاراً (مؤقت).